الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٤٦
المعقودة يوم الثلاثاء
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN/SA COLLECTION
FEB 10 1992

محضر موجز للجلسة السادسة والاربعين

الرئيس : السيد بيرك (ايرلندا)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الأعمال : مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)
البند ٧٩ من جدول الأعمال : حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.46
28 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57497 ٠١٢٥ب(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٧٨ من جدول الاعمال : مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع) (A/46/48 (الملحق رقم ٤٨ ، المجلدان الاول والثاني) ، و A/46/86-S/22226 ، و A/46/264 ، و A/46/293 ، و A/46/293 ، و A/46/308 ، و A/46/315 ، و A/46/336 ، و A/46/344 ، A/46/423 ، و A/46/501/Rev.1 ، و A/46/520 ، A/46/598 ، و A/46/602)

البند ٧٩ من جدول الاعمال : حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/46/264) ، و A/46/273 ، و A/46/283-E/1991/114 ، و A/46/336 ، A/46/344 ، و A/46/345 ، و A/46/501/Rev.1 ، و A/46/520 ، و A/46/598 ، و A/46/602)

١ - السيد لي (منظمة الصحة العالمية) : قال إن منظمة الصحة العالمية شاركت بنشاط في عملية التحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لتحديد القضايا الصحية في مجال البيئة والتنمية . كما حضرت جميع دورات اللجنة التحضيرية وأعدت وثائق معلومات أساسية للأفرقة العاملة في قضايا فنية مثل الكيماويات السمية ، والمياه والنفايات الخطرة . وانتدبت منظمة الصحة العالمية أيضا موظفا أقدم إلى أمانة المؤتمر لمدة سنتين . وكانت المساهمة الرئيسية للمنظمة في عملية التحضير للمؤتمر من خلال عمل لجنتها المعنية بالصحة والبيئة ومن خلال أفرقتها المختصة بالطاقة والصناعة والعمران الحضري والاغذية والزراعة . وقال إن اللجنة التي رأستها السيدة سيمون فيل من فرنسا عقدت أول اجتماع لها في تموز/يوليه ١٩٩١ ، وسيكون تقريرها متاحا في آذار/مارس ١٩٩٢ مع تقارير كل فريق . كما قامت اللجنة باستعراض شامل للصلة بين الصحة والبيئة والتنمية ، ودرست أسباب سوء الصحة ، وقدمت توصيات كثيرة للعمل والابحاث مستقبلا في مجالات كثيرة مشتركة بين البيئة والتنمية والصحة البشرية .

٢ - وقال إنه ليسعده أن توصيات اللجنة تتمشى كثيرا مع المقترحات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ . ومن أهم استنتاجات اللجنة المعنية بالصحة والبيئة بمنظمة الصحة العالمية كثرة إغفال موضوع الصحة في أية مناقشة حول البيئة والتنمية ، رغم ما يضعه الناس من أولوية عالية للصحة . ونتيجة لذلك لم تتحسن بشكل كاف السياسات والبرامج والمشاريع القادرة على تحسين الصحة . ورأى وجوب تناول هذه الاهتمامات في جدول أعمال القرن ٢١ . والامر الثاني هو أن اللجنة جعلت الاولوية العليا للوفاء بالحاجات الصحية الاساسية المتعلقة بالبيئة . وأبرزت محنة الملايين من البشر الذين

(السيد لي)

يموتون أو يمرضون كل عام بسبب أوجه قصور إنمائية يمكن تصحيحها وبسبب تدهور البيئة . وفي هذه الحالات ، للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الأولوية القصوى . والأمر الثالث هو أن اللجنة لاحظت أيضا أن تحقيق الصحة إلى الجميع يستدعي وضع أولوية عالية للتقليل من معدلات نمو السكان ومن الاستهلاك الزائد وتوليد الفضلات . والأمر الرابع هو أن اللجنة وأفرقتها استعرضت الدراية الحالية بالصلة بين الصحة والبيئة . وانتهت إلى أنه رغم كثرة ما أمكن تعلمه في السنوات الماضية فإن البحوث اللازمة أكثر من ذلك بكثير . وذكرت اللجنة أن "العلم الصالح" ينبغي أن يكون له دور محوري أكثر في عملية اتخاذ القرارات . وأخيرا فإن اللجنة أشارت إلى ضرورة أن يزيد القطاع الصحي كثيرا من مبادراته في مساعدة جميع القطاعات الحكومية التي تتناول سياسة التنمية وتخطيطها ، لضمان استفادة الصحة البشرية من التنمية ومن حماية البيئة . وهذه الأولويات التي حددتها اللجنة واضحة تماما في جدول أعمال القرن ٢١ .

٣ - ومضى قائلا أنه يلزم عند تقرير برامج العمل الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ خلال الدورة الرابعة للجنة التحضيرية والتشديد كثيرا على الصحة في إطار البيئة والتنمية . كما يجب أن يكون للصحة دور بارز في "ميثاق الأرض" . ويجب الادراك بأن الصحة البشرية هي القوة الدافعة في النهوض بالبيئة الصحية وأنهما معا يمثلان هدفا أساسيا للتنمية . وأنهى كلمته قائلا إن التنمية التي تسعى إلى مكاسب اقتصادية على حساب الصحة لا يمكن التهاون معها . كذلك لا يمكن قبول التنمية التي تعمل على تدهور البيئة إلى حد التسبب في سوء الصحة .

٤ - السيد الحميدي (قطر) : تحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فقال إن الجمعية العامة قررت في القرار ٢٣٨/٤٤ أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على أعلى مستوى ممكن من الاشتراك من أجل وضع استراتيجيات وتدابير تعمل على وقف وارتداد آثار تدهور البيئة في نطاق الجهود الوطنية والدولية المتزايدة لتشجيع التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا في جميع البلدان .

٥ - وأردف قائلا إن الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي ينتظرون المؤتمر باهتمام كبير ، خصوصا بسبب الكارثة البيئية التي حدثت في منطقة الخليج بسبب الحرب الأخيرة التي اشتعلت فيها النيران في ٧٠٠ بئر للنفط وسكبت أكثر من ثلاثة ملايين برميل من النفط في البحر . وأبدى تقديره للبلدان التي قدمت مساعدة اقتصادية أو غير

(السيد الحميدي ، قطر)

اقتصادية للتخفيف من آثار هذه الكارثة . كما أبدى أمله في أن يواصل المجتمع الدولي مساعدته لتعمير منطقة الخليج .

٦ - وأبدى تأييد بلدان الخليج للمؤتمر من أجل ضمان التنمية الاقتصادية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا . ورغم ضخامة هذه المهمة هناك قلة من مؤتمرات الامم المتحدة نالت مثل هذا القدر الرفيع من الاهتمام والحرص . وبسبب التغيرات البعيدة المدى في طبيعة العلاقات بين الشرق والغرب ، وبسبب تغيرات رئيسية أخرى شهدها العالم في السنوات الاخيرة ، سيقام المؤتمر في جو من التعاون . ورأى أن المؤتمر محفل يعادل في قيمته الامم المتحدة بصفتها هذه ، لان بلوغ كثير من أهداف الامم المتحدة يتوقف على نجاح المؤتمر . ورأى أن المؤتمر فرصة فريدة لتركيز الجهود العالمية التي تحاول وقف تدهور البيئة وضمان التنمية القابلة للإدامة .

٧ - ومضى قائلا إن الجمعية العامة أكدت مجددا في قرارها ٤٤/٢٣٨ أن للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الذاتية ، ولكن من واجبها أن تفعل ذلك بأسلوب رشيد . كما أبدت قلقها لان نمط الانتاج والاستهلاك في البلدان الصناعية لا يملك مقومات الاستمرار الذاتي . وتتحمل البلدان الصناعية مسؤولية كبرى عن تدهور البيئة ، وينبغي أن تراعي ذلك عند اشتراكها في المؤتمر . كما ينبغي أن تشترك البلدان النامية في المؤتمر بالتساوي في جميع المفاوضات وعند اتخاذ القرارات .

٨ - وأبدى أمله في أن تؤيد الجمعية العامة التقارير التي أعدتها اللجنة التحضيرية ، وأن يتعهد المشتركون في الدورة الرابعة للجنة بأن يفعلوا كل ما في وسعهم لبلوغ توافق الآراء . فما زالت على اللجنة التحضيرية مهام كثيرة . بيد أن التعقد السياسي والفني لمعظم البنود التي تناولتها يجعل العمل الذي نفذته حتى الآن يعتبر تقدما هاما في توافق الآراء حول أهم القضايا المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٨ . ورأى أن نجاح المؤتمر يتوقف على استعداد المجتمع الدولي لمساعدة أقل البلدان رعاية على التغلب على المشاكل التي تواجهها ، لان هذه المشاكل بدورها من أسباب تدهور البيئة . وأشار إلى أن جدول أعمال القرن ٢١ و "ميثاق الارض" وثيقتان فائقتا الاهمية ، ولذلك يؤمل أن يوافق المؤتمر عليهما . ورأى أن المؤتمر فرصة فريدة لحل مشكلة تأمين التوازن الامثل بين البيئة والتنمية . ومن مسؤولية المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا لنجاح المؤتمر .

٩ - السيد بنيالوسا (كولومبيا) : قال إن مجموعة الـ ٧٧ حاولت منذ أن اعتمدت الجمعية العامة قرارها ٢٢٨/٤٤ ايجاد توازن بين البيئة والتنمية من حيث القضايا التي سينظر فيها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ومع ذلك يقلق وفده كثيرا الاسلوب الذي اتخذته المفاوضات خلال التحضيرات للمؤتمر . فمن ناحية ، بذلت الدول الصناعية كل جهودها لتركيز المناقشات على قضايا البيئة وكانت على الدوام تقريبا ترفض النظر في قضايا التنمية . ومن ناحية أخرى لم تشارك جميع البلدان بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وكان الهم الاول لكثير من البلدان التي شاركت هو قضايا البيئة . ويخشى وفده أن يركز المؤتمر أكثر من اللازم على قضايا البيئة بحيث لا يعطي قضايا التنمية الاهتمام الكافي ، ويمكن أن يكون هذا مصدرا جديدا للشعور بالاحباط لدى البلدان النامية .

١٠ - وأبدى أمل وفده في أن تبذل اللجنة التحضيرية في الدورة المقبلة تقدما أكثر مما أحرزته في دوراتها السابقة ، وأن تتوافق الآراء على القضايا الاساسية التي سيضمها جدول الاعمال الذي طرحه قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤ . ورأى أن من المتعذر أن يتحقق في مدة المؤتمر القصيرة ما لم يتحقق في دورة اللجنة التحضيرية . لذلك يستحسن أن يحضر الدورة المقبلة للجنة التحضيرية ممثلون سياسيون رفيعو المستوى يملكون اتخاذ قرارات هامة .

١١ - وليس واقعيا الظن أن التنمية القابلة للادامة يمكن أن تتحقق بدون تحويل موارد كثيرة الى البلدان النامية . وينبغي ألا تكون هذه الموارد مالية فحسب وإنما تكنولوجية أيضا . وأبدى في هذا الصدد ترحيب وفده ببيان الامين العام بصدد مقترحات محددة أبديت حول موضوع نقل التكنولوجيا . وأبدى ترحيب كولومبيا بالاجتماع المقرر عقده في طوكيو في عام ١٩٩٣ . ومع ذلك ليس واقعيا التصور أن البلدان النامية تستطيع أن تحقق تنمية قابلة للإدامة بالموارد الخارجية وحدها . ولا بد من بذل جهود وطنية كبرى لتعديل السياسات والمؤسسات والبرامج بشكل يساعد الحكومات على تنفيذ نصوص جدول أعمال القرن ٢١ . وقال إن كولومبيا مقتنعة بأن البلدان النامية سوف تأخذ ببالغ الجدية الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ، شريطة أن تفعل البلدان المتقدمة النمو نفس الشيء . ولهذا السبب يسعد وفده قبول الاقتراحات الداعية الى تغيير هيكل العمل للجنة التحضيرية في آذار/مارس ١٩٩٣ . وفي ذلك الوقت ، سوف ينصب اجتماع اللجنة التحضيرية في الجلسة العامة من يومها الاول الى الاخير على المفاوضات دون الاستماع الى بيانات أو اطروحات هامة . وعلى اللجنة

(السيد بنيالوسا ، كولومبيا)

التحضيرية أن تتوافق آراؤها على الترتيبات المؤسسية المتخذة دوليا لمساعدة جميع البلدان على تنفيذ الالتزامات الخاصة بالتعاون التقني الدولي التي سترد في جدول أعمال القرن ٢١ .

١٢ - وأبدى ترحيب وفده بما تحقق من عمل في مشروع الاتفاقيات الخاصة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي . وليس من المستصوب الضغط على الهيئات المشتركة في إعداد هذه الاتفاقيات لكي تنتهي من عملها قبل حزيران/يونيه ١٩٩٢ . فرغم أن الانتهاء منها انجاز بالغ الايجابية ترى كولومبيا إمكانية الانتهاء من هذه الاتفاقيات بعد المؤتمر .

١٣ - وقال إن وفده وجه نداء خاصا الى جميع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ من أجل الاشتراك بنشاط بالغ في اجتماع اللجنة التحضيرية في آذار/مارس ١٩٩٢ ، والتأكد من أن تكوين وفودها يعبر عن أهمية المناقشات التي ستجرى في ذلك الاجتماع . كما تطالب كولومبيا جميع البلدان القادرة ماليا أن تساهم ماليا في تسهيل اشتراك البلدان النامية ، ليس فقط في اجتماع اللجنة التحضيرية وإنما في المؤتمر ذاته . كما ينبغي أن يتأكد رؤساء الدول أو الحكومات الذين سيحضرون المؤتمر من امكانية اعتماد اتفاقات أساسية . ويصعب على رؤساء الدول أو الحكومات أن يذهبوا الى ريو دي جانيرو دون أن يعرفوا يقينا ما سيتفق عليه المؤتمر . لذلك من الاساسي بلوغ اتفاقات أساسية في اجتماع اللجنة التحضيرية .

١٤ - السيد مور (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية فرصة ضرورية جدا لوضع استراتيجية شاملة للتنمية السليمة بيئيا . ويرى وفده أن الهدف الرئيسي من المؤتمر هو تسهيل التعاون الدولي بزيادة البرامج الفعالة التي تحمي البيئة باسلوب يكون متكاملا تماما مع الاستراتيجيات الاقتصادية والإنمائية . فهذا هو جوهر مفهوم التنمية القابلة للادامة التي وضعتها لجنة برونتلاند في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" .

١٥ - ومضى قائلا إن النجاح في تنفيذ هذه الاستراتيجية يقوم على أساس مشاركة جماهيرية واسعة في اتخاذ القرارات . كما سيلزم اتباع الآليات القائمة على المفهوم السوقي لتحسين الانتاجية الاقتصادية ، لأن النظم الموجهة نحو السوق خير طريق للإسراع باتباع تكنولوجيات سليمة بيئية باسلوب مجدي التكاليف .

(السيد مور ، الولايات
المتحدة الامريكية)

١٦ - وأشار الى أن الولايات المتحدة قد تأثرت عن إعجاب باخلاص وجهود جميع المشتركين في الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر . ومع ذلك تبقى على الدورة الرابعة للجنة التحضيرية مهمة هائلة ، ويؤيد وفده بشدة مد فترة هذه الدورة الختامية الى خمسة أسابيع .

١٧ - وقال إن الولايات المتحدة ما زالت راسخة الالتزام بالتفاوض على اتفاقية للغابات المدارية ، نظرا للحاجة العاجلة الى اتفاقية في هذا الموضوع . ويأمل وفده الاتفاق على مبادئ خاصة بتوافق الآراء عالميا على ادارة الغابات وحفظها وتنميتها بشكل قابل للادامة ، لأن هذه المبادئ أساس المفاوضات حول اتفاقية عالمية بشأن الاحراج تكون إطارا للاجراءات ذات الاساس الوطني . وأبدى ترحيب الولايات المتحدة بالتقدم الذي حدث في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ، واغتباطها للاتفاق على أهمية الحراسة العالمية ، والادارة القابلة للادامة ، والتعليم والتدريب ، والتكامل بين السياسات والبحث والمخزونات ، واستخدام الاساليب السوقية .

١٨ - ورأى أن المؤتمر سيكون فرصة فريدة لاستمرار التعاون والتشاور حول المحيطات . وقد تحقق تقدم كبير في اللجنة التحضيرية ، وظهر استعداد لايجاد أساس مشترك لوضع مبادئ توجه الانشطة في هذا المجال خلال السنوات العشرين القادمة . وقال إن وفده يتطلع الى استمرار التقدم حول التلوث البحري في المؤتمر خصوصا في وضع استراتيجية للتصدي لمصادر التلوث البحري من مصادر برية ، والتقدم في الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية ، وفي المصادر البحرية الحية ، وفي بيانات المحيطات ورصدها .

١٩ - ورأى أن التعاون التكنولوجي من أهم المسائل المطروحة على المؤتمر ، نظرا للحاجة الى تكنولوجيا جديدة كفؤة تحافظ على استمرار الاقتصاد العالمي وتحمي البيئة وتخفف الفقر والمعاناة البشرية . ولذلك تلزم سياسة اقتصادية سليمة تقوم على نظم سوقية كفؤة ، مع ادراك كل بلد لطبيعة موارده وقدراته وحاجاته ، وإيضاح ذلك بتقييم للتكنولوجيا الموجودة في كل بلد ، وبعملية سليمة لاتخاذ القرارات ، وبترتيبات إعلامية تساعد على معرفة ما هو موجود وبأية شروط . وقد طرحت الولايات المتحدة اقتراحا شاملا وفقا لهذه الخطوط خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ، وترضيها الردود الايجابية التي جاءت من البلدان المتقدمة النمو والنامية .

(السيد مور ، الولايات المتحدة الامريكية)

٣٠ - كما طرحت الولايات المتحدة مقترحات لتعزيز الهيكل المؤسسي لوكالات الامم المتحدة والتعاون معها بشأن البيئة والتنمية . وينبغي ايجاد جهاز فعال للتنسيق بين الوكالات في جميع عناصر منظومة الامم المتحدة في هذا المجال . وينبغي أن تشارك في هذا الجهد المؤسسات المنتسبة الى منظومة الامم المتحدة وخصوصا الاجهزة والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والمصارف الانمائية الاخرى المتعددة الاطراف ، وكذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية ومنظمات القطاع الخاص . وينبغي تعزيز الوكالات أو المؤسسات المعنية في منظومة الامم المتحدة أو اصلاحها ، وتشجيع البرامج الاقليمية أو الوطنية .

٣١ - ورأى ضرورة اجراء اصلاح مؤسسي للامم المتحدة بأمثل استخدام للمؤسسات والمنظمات الحالية ، مع اعتماده على الموارد المالية الحالية أو المقررة للامم المتحدة .

٣٢ - وختاما قال إن الولايات المتحدة مهتمة بقضية تغير المناخ وحماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة . لذلك شاركت في توافق آراء الجمعية العامة على القرار ٤٥/٢١٢ الذي أنشأ عملية واحدة للتفاوض الحكومي الدولي من أجل إعداد اتفاقية اطارية لتغير المناخ ، وهي عملية تشارك فيها حكومة الولايات المتحدة تماما . بيد أن اللجنة الثانية ليست محفلا مناسبا لتناول فحوى المفاوضات الجارية في لجنة التفاوض الحكومية الدولية . وقال إن الولايات المتحدة ترحب بالتقدم الذي شهدته لجنة التفاوض في دوراتها الثلاثة الاولى ، وهي تؤمن بامكانية تحقيق هدف الانتهاء من المفاوضات قبل عقد المؤتمر ، بحيث يتسنى طرح الاتفاقية الاطارية للتوقيع خلال المؤتمر .

٢٣ - السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) : تحدث بالنيابة عن تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا فقال إن هذه البلدان تشارك بنشاط في الإعداد لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ايمانا منها بانه يمكن أن يكون نهاية مرحلة من التناقض في تطور البشرية تتسم بتنمية كبيرة للاقتصاد العالمي من ناحية ، والتهور في نهب الموارد الطبيعية وتدمير البيئة من ناحية أخرى . ويلزم في التسعينات تشجيع النمو حسب مبادئ التنمية القابلة للادامة . بيد أن تطويع مفهوم التنمية القابلة للادامة حسب البرامج الدولية الوطنية أصعب مما كان يبدو في عام ١٩٨٩ عندما ناقشت الجمعية العامة ولاية المؤتمر .

٢٤ - ومضى قائلا إن الدورة الرابعة للجنة التحضير للمؤتمر ستكون عصيبة لعدم حدوث توافق في الآراء حتى الآن حول قضايا كثيرة ، لا سيما مشاكل المصادر المالية ، ونقل التكنولوجيا لاغراض التنمية القابلة للإدامة ، وطبيعة وفحوى ميثاق الارض ، والمسائل المؤسسية . والمأمول أن يأتي الاتفاق في حينه .

٢٥ - وأبدى أمل تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا أن يسفر المؤتمر عن سلسلة أنشطة إقليمية وعالمية في ميادين نقل التكنولوجيا ، والوقاية من النفايات الضارة والسامة ، وتنفيذ برامج فعالة لتقليل الملوثات ، واستعادة القيم الطبيعية خصوصا في المناطق المتدهورة ، وايجاد مناطق محمية سواء اقليمية أو عبر الحدود ، وسن قانون دولي فعال للبيئة يشمل تدابير لتسوية النزاع في مجال حماية البيئة ، ووضع نظام دولي لتحسين البيئة في المناطق التي تدهورت كثيرا بسبب التلوث العابر للحدود .

٢٦ - ومن النتائج السلبية التي حدثت في بلدان الكتلة السوفياتية سابقا خلال أربعة عقود من النظم السياسية الجامدة والاقتصاد المخطط مركزيا الاهمال عند استغلال الموارد الطبيعية . ورأى أن عملية إنشاء اقتصاد سوقي عملية هائلة ، فلم يشهد تاريخ البشرية مطلقا قبل ذلك محاولة للانتقال من هذا القبيل . ومع التغيرات الاساسية التي حدثت في هذه البلدان ، تزايدت أهمية قضايا البيئة سياسيا واجتماعيا ، وازداد الوعي الجماهيري بها كثيرا رغم أن الجماهير هي التي تحملت مشقة الانتقال . على أن وجود جو دولي مساعد شرط أساسي لنجاح القضاء على مخلفات العقود الاربعة الماضية التي لم تشهد تقريبا أي اهتمام بقضايا البيئة . وباختصار ينبغي التمييز بين عقبتين رئيسيتين أمام التنمية القابلة للادامة في هذه البلدان : أولاهما تكنولوجية واقتصادية ، والاخرى الوضع السياسي والاجتماعي العام .

(السيد كوكان ، تشيكوسلوفاكيا)

٣٧ - ورغم تعدد مشاكل البيئة في أوروبا الوسطى والشرقية ، تقيم هذه البلدان محاولاتها على التعاون لا على المعونة . وهي لا تطلب من البلدان الصناعية أن تنسى التزاماتها ازاء البلدان النامية أو تحوّل موارد مالية عنها . وإنما تؤيد فكرة تحسين التعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية ، ومن ثم تؤيد بيان وفد هولندا خلال المناقشة العامة .

٣٨ - ومضى قائلا إن التغيرات السياسية في أوروبا الوسطى والانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى الاقتصاد السوقي هيأ الظروف اللازمة لكي تستعيد البيئة أهميتها الحقة بين الأولويات الوطنية . على أن بلدان أوروبا الوسطى تواجه صعوبات جسيمة في تحويل التكنولوجيات الحالية إلى تكنولوجيات سليمة بيئيا بسبب نقص الدراية العلمية ونقص الشركات الاستشارية المتخصصة بإدارة البيئة ، ونقص موارد الاستثمار . ويمكن أن يسهل التعاون الدولي كثيرا من هذه المهمة . وأبدي تأييد تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا لادخال نظام دولي لتسهيل نقل التكنولوجيا بإزالة القيود على التجارة الدولية ويقضي على عقباتها ، وبانشاء نظام لتمويل عمليات نقل التكنولوجيا بشروط تساهلية .

٣٩ - ورأى أنه لا يمكن الخروج بنتائج كبيرة بهذا النقل وحده . إذ يلزم تعاون تكنولوجي حقيقي يقوم على اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف تسهل القدرات وبناء المؤسسات بانشاء مشاريع مشتركة وبرامج مشتركة ودورات للتدريب .

٤٠ - وقال إن تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا تؤمن بأن التعاون الاقليمي في هذا المجال جوهري . وقد خرجت من تجربتها في مؤتمر دوبريس بشأن "خلق بيئة لأوروبا" متفائلة بحماية البيئة ، فهي من المجالات القليلة التي يمكن التوصل فيها إلى نتائج يقبلها الجميع . وكان الوزراء الذين شاركوا في مؤتمر التنمية الصناعية القابلة للإدامة بيئيا في كوبنهاغن في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ قد أشاروا بقلق إلى مشاكل البيئة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . كما أصابوا في ملاحظتهم أن نقل التكنولوجيا مدخل رئيسي لتطويع واستيعاب فنون منع التلوث . وظهر في مؤتمر وزراء خارجية بلدان بحر البلطيق الذي أقيم في رونيبي حافز سياسي كبير للتعاون وحماية بحر البلطيق . كما شهد عام ١٩٩٠ في بودابست انشاء المركز البيئي الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية ، وهو مثال طيب على التعاون الدولي في هذا المجال . وأبدى استعداد بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا للمساهمة في نجاح الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٣١ - السيد آريا (فنزويلا) : قال إنه لم تبق سوى ثلاثة شهور على انعقاد الدورة الختامية للجنة التحضيرية للمؤتمر ، ولذلك لا مجال لاضاعة الوقت خصوصا وأن ما لا يجري التفاوض عليه فيها يصعب الوصول اليه كثيرا في المؤتمر . ويجب الاسراع بعملية التحضير .

٣٢ - وقال إن البلدان النامية تقبل مفهوم التنمية القابلة للادامة وترى أن ترجمته إلى واقع يحتاج موارد ، ونقل التكنولوجيا وظروفا مواتية لاستعماله . بيد أن التقدم في هذا المجال كان أقل مما حدث في مواضيع تهم البلدان النامية مثل تغير المناخ . فالتنمية القابلة للادامة لا تعني مجرد اشباع الحاجات فورا دون المساس بالحاجات المقبلة وانما تعني أيضا أن من الواجب أن لا يكون اشباع حاجات الشمال على حساب حاجات الجنوب القصيرة والطويلة أجلا .

٣٣ - وانتقل إلى الموضوع الرئيسي للمؤتمر وهو وضع سياسة للتنمية ذات عنصر بيئي فقال إن المؤتمر ليس محفلا للعلماء والباحثين وانما منتدى لمناقشة موضوع مركزي هو مستوى الحياة في هذا الكوكب ومستوى سكانه . وتشكيل الوفود يدل على موقف كل بلد . فإذا كانت مؤلفة من خبراء البيئة والعلوم وحدهم سارت المناقشات حسب هذين الخطين بدلا من التركيز على التنمية .

٣٤ - وأردف قائلا إن الوثيقة التي قدمها الممثل الدائم للسويد بالنيابة عن بلدان دول الشمال الاوروبي مساهمة شائقة جدا ، فهي تعكس الحساسية المعهودة في هذه البلدان واحساسها المميز بالتضامن مع البشرية . وحاولت لجنة الجنوب من ناحيتها أن تبرز في الوثيقة المعنونة "نحو استراتيجية مشتركة للجنوب في مفاوضات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وما بعدها" ضرورة شن حملة اعلامية جماهيرية واسعة لطرح موقف الشمال من موضوع التنمية البيئية على حقيقته ، ومن ثم التصدي للصورة الايجابية التي تروج عن الجنوب في هذا الشأن .

٣٥ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي عامة بوعيه العارم واحساسه الخارق بالمسؤولية ، يتعاون في الاعمال التحضيرية للمؤتمر من خلال المنظمات غير الحكومية . وبلا شك يمكن ادخال كثير من مساهماته في عدد من القرارات . ويمكن أن يصدق هذا أيضا على السكان الاصليين والنساء والشباب .

(السيد آريا ، فنزويلا)

٣٦ - ورأى أن ظروف نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب أصبحت موضع نقاش ، وعلى العالم المتقدم النمو ألا ينسى ما عليه من دين تكنولوجي ازاء بلدان العالم الثالث عبر القرون . ومن الواضح أن حياة الفقر التي تعيشها نسبة كبيرة من البشر سبب دائما لتدهور البيئة . كما أن البلدان الغنية أدامت عملية تدهور البيئة ولو أنها لم تفعل ذلك لقلة الخيارات وإنما بسبب تجاوزاتها في أسلوب معيشتها . وقيل الكثير مؤخرا عن ضخامة التزامات هذه البلدان إزاء أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وعن شعورها بأنها أقل غنى أو أفقر مما سبق . ومن المؤسف أن بلدان الجنوب لا تشعر فقط بأنها أفقر كثيرا مما مضى وإنما هي كذلك فعلا . وينبغي الادراك أن بلدان الجنوب ليست من "الراكبين بالمجان" ، فقد أظهرت ذلك بفتح أسواقها وخضوعها للانضباط المالي واحترامها للبيئة . وبالطبع لا ينتظر من البلدان الأقوى التي سببت - ومازالت تسبب - كثيرا من الضرر للبيئة أن تشارك بالمجان في أي جهد من جانب البشرية كلها : إذ ينبغي أن تكون مساهمتها المالية أكثر كثيرا من مساهمة بلدان الجنوب .

٣٧ - ورغم أن المنتظر من المؤتمر كثير ، لا يمكن التوقع أن يجيب على مشاكل هذا الكوكب . وعلى المؤتمر أن يسن طرق ووسائل تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن البيئة والتنمية ، فهو المرجع والاطار عند العمل .

٣٨ - وختم كلمته قائلا إن فنزويلا محظوظة بسبب كثرة مواردها الطبيعية ، وبسبب ثروتها وتنوعها جغرافيا ، وهي حريصة على صون ذلك . لذلك تتطلع بالذات إلى الالتزامات التي سيخرج بها ميثاق الأرض وجدول أعمال القرن ٢١ . ورأى أن هذا أساس بالغ الخصوبة لإظهار التضامن والتعاون . وجميع البلدان مسؤولة عن ظهور المشكلة ، وجميعها مسؤول عن حلها .

٣٩ - السيد ليف (إسرائيل) : قال إن الاخطار التي تهدد البيئة لا تميز بين الدول والقارات . وليس باستطاعة أي بلد أو منطقة على حدة مكافحة الاخطار السلبية للانشطة البشرية في البيئة بمفردها . ويجب الأخذ بمنظور عالمي يمكن به تحديد المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة . ورأى أنه سيكون على مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن يعالج قضايا معقّدة ومترابطة . وتشارك إسرائيل المجتمع الدولي في إحساسه أنه كلما تزايد تكافل قضايا البيئة ازداد تعقد المواضيع . ولذلك ينبغي أن تكون المبادرات الداعية إلى حل هذه القضايا أكثر طموحا وأوسع نطاقا .

(السيد ليف ، إسرائيل)

٤٠ - وأشار إلى وجود أكثر من ١٠٠ شركة إسرائيلية تشارك في بحوث مكثفة لإيجاد تكنولوجيات متقدمة مبتكرة موجهة للتصدير . وتتناول هذه التكنولوجيات تخفيف الضوضاء من الطائرات النفاثة ؛ وإجراءات مكافحة التلوث من الغازات الكيميائية والملوثات البيولوجية ؛ وإزالة وتنظيف الفضلات الصناعية من محطات إزالة ملوحة المياه ؛ وتحديد المواد السامة في الماء ؛ وزيادة فعالية التخلص من بقع الزيت في البحر ؛ وتحويل رشاشات المحاصيل إلى مواد غير ضارة .

٤١ - وختاما قال إن إسرائيل تريد أن تساعد على تنفيذ مجموعة الأفكار والأهداف التي سيطرحها المؤتمر . ويأمل وفده أن يكون المؤتمر علامة بارزة في محاولات حل قضايا البيئة المعقدة .

٤٢ - السيد فان ليروب (فانواتو) : تحدث بالنيابة عن الدول أعضاء حلف الدول الجزرية الصغيرة فقال إن الحلف كتلة من الدول الجزرية الصغيرة والمنخفضة ساحليا ، بدرجات متفاوتة من التنمية الاقتصادية ، وكلها تتساوى في سرعة التأثر بالآثار السلبية لتغير المناخ ، وخصوصا ارتفاع منسوب البحر . وتتعاون الدول الأعضاء في الحلف وعددها ٣٦ دولة باشتراكها في أعمال لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية لتغير المناخ . وتشمل المجموعة بلدان من المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي والبحر المتوسط وبحر الصين الجنوبي . والدول الأعضاء في الحلف بلدان نامية وأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

٤٣ - ومضى قائلا إن أعضاء الحلف أشد البلدان تأثرا بخطر ارتفاع منسوب البحر ، ويمكن اعتبارها حرفيا دول "الخط الأمامي" في قضية الإحترار العالمية وفي مواضيع بيئية أخرى ذات صلة . وهي ترحب بما أبدته البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء من اهتمام بالبقاء المادي والثقافي للدول الجزرية الصغيرة والدول المنخفضة ساحليا .

٤٤ - ومضى قائلا إنه رغم أن بلدان الحلف قد تكون أول المتأثرين بالاحترار العالمي ، فالخطر واحد أمام كافة البشر . ومهما كان كبر البلد وثرائه فلن ينجو من الآثار المعاكسة لتغير المناخ . وحيث أن أكثر نوع مزعج من تغير المناخ يرجع إلى الأنشطة البشرية ، يسره أن يشير إلى الاشتراك العالمي في عمليات التفاوض لتعبئة الرأي العام العالمي حول هذه المشاكل .

(السيد فان ليروب ، فانواتو)

٤٥ - ينبغي اعتبار المؤتمر الذي سيقام في البرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ بداية مرحلة جديدة في عملية مستمرة وليس نهاية لهذه العملية . وحث كل الجهات القادرة على الرد إيجابيا على أن تفعل ذلك بتأمين اشتراك جميع البلدان النامية في عمليات تفاوض موازية . ويجب أن يكون تمثيل البلدان النامية مسألة مضمون لا شكل . وحيث أن المفاوضات ستكون معقدة جدا فليس فعالا اشتراك وفد من شخص واحد . ورحب بنية عقد اجتماعات متتالية للجنة التفاوض الحكومية الدولية واللجنة التحضيرية للمؤتمر في مقر الامم المتحدة ، فهذا يتيح للبلدان النامية أن تشارك بشكل أوفى في العملية . وأيّد عمليات التفاوض الموازية ، وأبدى أمله في تزويدها بموارد كافية . وقال إن بلدان الحلف ستظل تعمل بهمة في عمليتي التفاوض .

٤٦ - السيد كبير (بنغلاديش) : أشار إلى الاهمية الحاسمة للوقت الباقي على انتهاء جميع الاعمال التحضيرية لمؤتمر قمة ريو وهو ٦ شهور بالكاد . لذلك فإن اعتماد اللجنة التحضيرية لجدول اعمال القرن ٢١ في دورتها الاخيرة في جنيف إنجاز هام .

٤٧ - على أن اللجنة التحضيرية يجب أن تواصل عملها في ميثاق الارض خلال اجتماعها القادم في نيويورك . ويجب الإسراع بالمفاوضات إذا أريد الاتفاق على خطط عمل لقضايا قطاعية وعالمية . وتشعر بنغلاديش أن جميع التوصيات الذاهبة إلى ريو ينبغي أن تستوعب تماما الاهتمامات البيئية والإنمائية للبلدان النامية . فالعنصر الرئيسي في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ هو الحاجة إلى هذا الاستيعاب . بيد أنها ستظل هدفا مراوغا بدون إعطاء الاهمية الواجبة لقضايا قطاعية عريضة مثل الحاجة الى موارد مالية إضافية ، ونقل تكنولوجيات سليمة بيئيا إلى البلدان النامية ، والاهتمامات الحاسمة بالمؤسسات . وقد كان التقدم في هذه القضايا بطيئا جدا . وأبدى أمله في أن تنال مسألة الموارد أولوية عالية خلال المفاوضات في الشهور المقبلة . وأشار في هذا الشأن إلى أن اللجنة التحضيرية طلبت إلى الامين العام في مقررها ٤/٣ أن يطرح اقتراحات محسوسة تقوم على تقييمات لتكاليف تنفيذ كل مجال برنامجي في جدول أعمال القرن ٢١ .

٤٨ - ورأى ضرورة تجاوز منجزات الدورة الاخيرة للجنة التحضيرية والعمل جديا للاتفاق على جميع الجوانب المتأزمة من مسألة هامة هي مسألة الموارد .

٤٩ - كما تشاطر بنغلاديش وفودا أخرى قلقها إزاء بطء التقدم في عمل اللجنة التحضيرية في القضايا المؤسسية . فلم تستطع اللجنة التحضيرية التوفيق بين الخلافات

(السيد كبير ، بنغلاديش)

الهامة في الرأي حول هذه القضية ، ولذلك ينبغي التعجيل بالمفاوضات . وهو يوافق الأمين العام رأيه في أن توصيات اللجنة التحضيرية ينبغي أن تراعي ليس مجرد البعد الدولي للقضية وإنما أبعادها دون الاقليمية والوطنية والمحلية . كما ينبغي إجراء تحسينات مؤسسية بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف . فهذه التحسينات تشجع الشراكة الحقيقية بين الحكومات والشعوب . ومن ثم على الحكومات أن تمتنع عن فرض شروطها من جانب واحد وأن تتبع إجراءات تلبي الحاجات المتأزمة للجميع ، خصوصا من كانت حاجاتهم على أشدها . وذكر أن بنغلاديش تشارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بوضع الاتفاقية الإطارية الخاصة بتغير المناخ في صورتها النهائية ، كما يهمها التبكير بالانتهاء من اتفاقية التنوع البيولوجي . وأبدى أمله في طرح هاتين الاتفاقيتين للتوقيع خلال مؤتمر قمة ريو . كما أبدى أمله في الاتفاق على مجموعة إضافية من المبادئ الخاصة بالمفاوضات مستقبلا ، وعلى البروتوكولات الإضافية اللازمة .

٥٠ - ومضى قائلا إن نجاح هذه العمليات ونجاح مؤتمر ريو ذاته يتوقفان على المشاركة الكاملة من البلدان النامية في العملية . لذلك يقلقه نقص الموارد خصوصا لمواجهة تكاليف اشتراك ممثلي البلدان النامية .

٥١ - وختم حديثه بقوله إن مؤتمر قمة الأرض لعام ١٩٩٢ فرصة فريدة لبدء برنامج عمل في مجال البيئة والتنمية . وهو يتيح أيضا للوفود أن تضع مبادئ توجيهية أساسية تكون فعالة في جزء كبير من القرن الحادي والعشرين . وقد أتاح انتهاء الحرب الباردة للعالم فرصة التصدي لهذه التحديات بزيادة التفاعل وتعزيز التعاون بين الامم . وسيكون المحك الرئيسي لمؤتمر قمة ريو هو عما إذا كان باستطاعته خلق شراكة تؤمّن مستقبلا واحدا للبشرية .

٥٢ - السيد غيريرو (الفلبين) : قال إن الفلبين كانت جزءا من القارة الآسيوية في وقت ما ، ولكنها تشرذمت مع ذوبان الجليد عبر القرون إلى ٠٠٠ ٧ جزيرة ، ومغزى هذه الحكاية هو أن الطوفان قد يحدث مرة أخرى . وبالفعل دهمت الكوارث الطبيعية أماكن كثيرة ، كما تزايد التصحر وتلوث هذا الكوكب وتدهوره بسبب طمع الإنسان أو حاجته .

٥٣ - وأشار إلى ما ذكره الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٠ عن أعمال المنظمة فقال إن من واجب الجنس البشري إما أن يحمي الطبيعة وينجو أو يدمر الطبيعة ويهلك . وأكدت الدراسات هذا الإنذار الجسيم ، وأظهر المعنيون بالبيئة ما كان جليا تماما وهو : أن الحياة ستنقرض بسرعة ومعها حياة الإنسان ، ما لم يتعاون البشر كافة .

(السيد غيريرو ، الفلبين)

٥٤ - ومضى قائلا إن الدول ذات السيادة أبدت استعدادها في اللجنة للتعاون من اجل وضع المفاوضات الخاصة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ في صورتها النهائية ، وللتحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وتؤمن الفلبين بضرورة التنبه منذ البداية لهدف دولي مشترك هو : أن يُكفل للاجيال الحالية والمقبلة مستوى من المعيشة يتحسن ولا يسوء . لذلك من الضروري الاتفاق على بضعة مبادئ أساسية هي : أن للانسان الاولوية مع سائر الخلق ، وأن الطبيعة مسخرة لخدمته . ومن ثم فإن حاجة الانسان الى حماية الطبيعة وصونها لا تعني أن الطبيعة أهم من الانسان . ثانيا ، لكل إنسان حقه غير القابل للتصرف في الحياة ، ومن ثم الحق في بيئة طبيعية تغذي الحياة بدلا من ان تدمرها . ثالثا ، من حق كل انسان تحسين مستوى معيشته ، والبيئة هامة في ذلك لانها وسيلة لتحقيق هذا التطلع . رابعا ، لكافة الاجيال حق في التنمية ، وهذا يعني وجوب اشباع الحاجات الحالية دون التضحية بإشباع الحاجات مستقبلا . خامسا ، لكل دولة الحق في استغلال مواردها الطبيعية لصالح شعبها ، وعليها مسؤولية حماية البيئة ، ليس فقط من اجل شعبها وإنما من أجل الآخرين أيضا ، ولو أن هذا لا يعني أن من واجبها أن تتخلى عن تراثها الوطني لصالح مجال عام عالمي . وأخيرا ، من واجب كافة الشعوب أن تتعاون على حماية البيئة ، ولكن ليس على حساب التنمية ، وخصوصا حماية بيئة البلدان النامية . وكثير من هذه المبادئ واردة ضمنا أو صراحة في قراري الجمعية العامة ٤٤/٢٢٧ و ٤٤/٢٢٨ .

٥٥ - ويجب ان يكون الهدف المتوخى هو وضع جدول اعمال لمكافحة تدهور البيئة وإصلاح الضرر الذي أصاب الطبيعة ، وكذلك تأمين التنمية للاجيال الحالية والمقبلة . وينبغي أن يؤكد جدول الاعمال هذا على الحاجة الملحة الى إيجاد جو اقتصادي دولي يكفل استمرار النمو الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية ؛ وعلى العلاقة السببية بين الاهتمامات البيئية ومشاكل أخرى تواجه البلدان النامية مثل الفقر ، والديون الخارجية ، والتدفقات السلبية للموارد ، وحدة اجراءات التكيف ، والاعانات والحمائية ، وقصور الوصول الى الاسواق ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ؛ وأن يؤكد أيضا على الحاجة المتلازمة الى تمويل التنمية بحيث تمنع فرض أشكال جديدة من الاشتراط بدعوى الاهتمام بالبيئة ؛ وعلى الدور الهام لنقل التكنولوجيا في الشروط التساهلية والتفضيلية .

٥٦ - ومضى قائلا إن البلدان النامية تواجه قيودا حادة تمنعها من تحقيق بيئة قابلة للإدامة وسليمة بيئيا ؛ كما يساعد الفقر على تدهور البيئة ، وهذا التدهور بدوره يزيده حدة . وهي لا تستطيع حل مشاكلها ببرامج اقتصادية واجتماعية لان نسبة

(السيد غيريرو ، الفلبين)

كبيرة من مواردها الشحيحة أصلا لازمة لخدمة التزامات ديونها . مثال ذلك أن على الفلبين أن تخصص نحو ٤٥ في المائة من ميزانيتها الوطنية لخدمة الديون ، بينما تحاول في نفس الوقت اشباع الحاجات الاساسية لاكثر من ٦٠ مليون نسمة . ويستدعي هذا الهدف وهو حماية وضمان البيئة دون الحد من النمو الاقتصادي برنامجا شاملا يتصدى لكامل مجموعة القضايا الحساسة بشأن الصلة بين البيئة والتنمية ؛ ويجب ان يكون هذا البرنامج عالميا يشمل جميع البلدان النامية منها والمتقدمة النمو ، القارية منها أو المنعزلة ، الداخلية منها أو الساحلية ، بالاضافة الى المؤسسات التجارية الخاصة والمنظمات غير الحكومية ؛ وينبغي ان يكون هذا البرنامج منصفا يعترف بالمسؤولية الخاصة لكل من سببوا القسط الاعظم من تدهور البيئة بأنماط انتاجهم واستهلاكهم ؛ كما يجب ان يكون مرنا يتيح تكيفات كافية تستجيب للمعرفة الجديدة وتغير الظروف ؛ وأخيرا ينبغي ان يكون حكيما يتيح تمثيلا متوازنا لتسوية المنازعات .

٥٧ - وانتهى من حديثه قائلا إن الاعلانات او الصكوك التي يعتمدها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تساعد البشرية على تصحيح سابق أخطائها وعقد ميثاق مع الطبيعة ، وهذه تجربة سياسية ليست مثيرة فحسب وإنما هي أيضا واجب أخلاقي حتمي للبقاء .

٥٨ - الآنسة دلبرغ (نيوزيلندا) : قالت إنها تود الاشارة الى جانبين خاصين من عملية التحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . الاولى هي أن نيوزيلندا تشاطر الايمان القائل بأن على الجمعية العامة ألا تشارك في مناقشة مضمون القضايا المنظورة حاليا داخل إطار الاعمال التحضيرية للمؤتمر ، لان ذلك يخلق ازدواجية لا داعي لها في الجهود ويؤدي الى الخلط . ومع ذلك من المهم الاقرار بالصلة التي لا تنفصم بين مختلف قضايا البيئة ، وبضرورة أن يضع كل بلد منظورا سياسيا على أساس ذلك من أجل الاستشهاد بالمشيئة السياسية اللازمة لنجاح المؤتمر . وللمساعدة في تلبية هذه المشيئة السياسية ، باستطاعة الامم المتحدة بل من واجبها أن تطالب زعماء كل الدول الاعضاء بأن يؤكدوا التزامهم بمؤتمر ريو . والامر الثاني هو أن هدف التنمية القابلة للإدامة والمساءلة البيئية لا يتحقق باستخدام اساليب تجارية في المفاوضات الدولية . فالحاجة تدعو الى بصيرة أوسع من ذلك ، ولا غنى عن الثقة والانصاف في عملية التفاوض .

(الآنسة دلبرغ ، نيوزيلندا)

٥٩ - ومضت قائلة إن المفاوضات على حماية البيئة وتشجيع التنمية القابلة للإدامة تختلف عن المفاوضات الاخرى لان كل بلد يريد أو يحتاج شيئا ما سواء كان ناميا أو متقدم النمو . ويختلف كل بلد في أولوية ومقدار اهتمامه بكل قضية على حدة . ولهذا على جميع المشتركين أن يدركوا اختلاف المصالح وأن يعدوا مواقفهم في التفاوض بناء على ذلك . وفي حين أن اللجنة التحضيرية أنهت فعلا ثلاث دورات فليس من المؤكد حتى الآن أن المشيئة السياسية موجودة للتصدي لمختلف المسائل : فكثير من هذا النقاش جار في محافل اخرى مثل مفاوضات الغات بشأن تحرير التجارة ، ومثل المفاوضات حول تخفيف الديون في صندوق النقد الدولي ونادي باريس . لذلك فإن إيجاد منظور سياسي عام على المستوى الوطني والمتعدد الأطراف جزء حيوي من الأعمال التحضيرية للمؤتمر . ومن الاهمية القصوى في هذا الشأن حسن تنظيم الدورة الرابعة للجنة التحضيرية ، بما في ذلك الوثائق والمهام الادارية .

٦٠ - ومضت قائلة إنه لاشك في أن تهيئة موارد إضافية وجعل التكنولوجيات في المتناول بشكل موات أمران أساسيان للتنمية القابلة للإدامة وللمسؤولية عن البيئة . والتكاليف المقدرة لانشطة جدول أعمال القرن ٢١ تعطي فكرة واضحة عن الحاجات المالية لهذا المشروع . وتعادل ذلك في الاهمية السياسة العالمية التي سيسير عليها تحسين البيئة والتنمية القابلة للإدامة ؛ ورأت في هذا الصدد أن المسؤولية الاولى تقع على كبار الفاعلين اقتصاديا ، ألا وهم مجموعة الدول السبع . ويمكن التساؤل عما إذا كان أعضاء هذه المجموعة راغبون في أن يستقر رأيهم خلال مفاوضات جولة أوروغواي على نظام تجاري يقوم على الفائدة المقارنة ، وأن يتبعوا نهجا أنسب وأشمل في تخفيف الديون في نطاق نادي باريس ومؤسسات بريتون وودز ، وأن يقبلوا المستهدفات العالمية أو الأهداف الوطنية التي تريد تقليل الاستهلاك الجائر في الموارد العالمية والتسبب في أخطار البيئة .

٦١ - وأشارت الى خطر هو احتمال أن تنشغل إدارة اللجنة التحضيرية والمؤتمر ذاته في مسألة تهيئة الموارد الإضافية الى حد أن يصبح مؤتمرا لإعلان التبرعات ، وبذلك يحيد بصرهما عن القضية الحاسمة وهي تقرير سياسة دولية . وقد لا يهم البعض عدم التأكيد على تحرير التجارة ، وزيادة تخفيف الديون ، وتقليل الاستهلاك الوطني من الطاقة ؛ ومع ذلك من المهم وزن الحاجة الواضحة الى موارد إضافية في ضوء الحاجة الملحة الى إعادة تشكيل التعاون الدولي بحيث يتسنى وضع برنامج شامل ومتوازن للمؤتمر .

(الآنسة دلبرغ ، نيوزيلندا)

٦٢ - وقالت إن وفدها يشعر بأن أوسع مشاركة ممكنة من جانب المنظمات غير الحكومية ومنها الفئات المحلية خلال الدورة المقبلة للجنة التحضيرية وفي المؤتمر مسألة أساسية إذا أريد للنتيجة أن تكون مرضية . ولا حاجة الى التأكيد على أهمية عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية التي أقيمت لإعداد اتفاقات إطارية بشأن تغير المناخ ؛ وأبدت أملها في أن يكون هناك نص جاهز للتوقيع وقت المؤتمر . ورغم ضرورة الإدراك بأن عمل اللجنة قد ازداد صعوبة بسبب اختلاف المصالح الوطنية فلابد أن يكون المجتمع الدولي قادرا على حل وضع يمكن أن يغير جذريا مناخ الأرض ويؤزم الصعوبات الحالية كثيرا . مثال ذلك أن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ سيكون عليها أن تقوم بتكيفات ضخمة إذا تأكدت الفرضيات التي طرحتها الدوائر العلمية الدولية ؛ وعلى أسوأ الاحوال لم يعد بعض هذه البلدان صالحا للسكن . وتؤمن نيوزيلندا أن الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية التي ستقام في كانون الأول/ديسمبر يجب أن تخرج بمشروع نص متكامل يحمل التزامات راسخة بالاهداف والجداول الزمنية الخاصة بالتصدي لانبعاثات الغاز الاحتراري ، والحاجة الى عمل منسق فعّال في المساعدة المالية والتعاون التكنولوجي . ويمكن للجمعية العامة بل ينبغي عليها أن تحث اللجنة على التصرف على هذا الاساس ؛ فالهدف من أي مشروع قرار بشأن تغير المناخ يعرض على نظر اللجنة الثالثة هو التبكير بإنجاز اتفاقية إطارية للمسألة .

٦٣ - السيد سوترسنا (إندونيسيا) : قال إن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية قد اتسمت بالنجاح في بعض المجالات ؛ بيد أن التقدم في أمور أخرى كان غير مرض على الإطلاق ، خصوصا في الامور التي تمثل مصلحة حيوية للبلدان النامية . ورغم اتخاذ ٥٥ قرارا فإن العمل الباقي كثير في ميثاق الارض ، وجدول أعمال القرن ٢١ ، والترتيبات المؤسسية . وهناك أيضا شعور بالإحباط لأن البلدان المتقدمة النمو قد ركزت أكثر على أمور تعبر عن مصالحها مثل حماية البيئة ، وأبدت اهتماما أقل بقضايا تهم البلدان النامية مثل التنمية . وكانت البلدان المتقدمة النمو خلال الدورة الثالثة مترددة في مناقشة مقترحات البلدان النامية بشأن إيجاد موارد مالية إضافية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا . وإندونيسيا مقتنعة بأن نجاح مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية معرض للخطر ما لم يكن المشتركون مخلصون في الاتفاق على كافة هذه القضايا بناء على أحكام قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ . والتعاون الدولي الصادق ضروري للنجاح في حل قضايا جدول أعمال القرن ٢١ .

٦٤ - وينبغي التشدد في احترام المفهوم الاساسي وهو أن حماية البيئة يجب أن لا تكون على حساب التنمية . لذلك لا يمكن اعتبار الموارد الطبيعية في البلدان

(السيد سوترسنا ، إندونيسيا)

النامية ملكا للجميع في حين أن البلدان المتقدمة النمو تمعن في التمسك بأنماط استهلاكية لا يمكن استمرارها . كما أنه ليس على الجنوب أن يتحمل كامل العبء في حماية البيئة ؛ وإنما ينبغي تقاسم المسؤولية بالإنصاف . وتهم إندونيسيا بشكل خاص قضية الأحراج المدارية ، فهي ثروة طبيعية كبيرة . ويدرك وفده ضرورة حفظ التنوع البيولوجي للنبات والحيوان ، وصون الأحراج الإيكولوجية أو الكتلة الإحيائية اللازمة لاستيعاب غازات مثل ثاني أكسيد الكربون . على أن الهدف الأول لإندونيسيا باعتبارها بلدا ناميا ضخم السكان هو التعجيل بالتنمية . ومن ثم يجب تناول هذه الحاجات المتنافسة بحيث يمكن الإبقاء على برامج التنمية ونظم البيئة سويا . وأشار الى ما اتخذه بلده من خطوات كبرى لإيجاد توازن دينامي ؛ على أن نجاحه يتوقف كثيرا على التعاون الدولي . ورأى أن البلدان النامية تتعرض لتضارب كبير . فعندما ترى البلدان النامية استنزاف أحراجها تماما وتدميرها لأغراض التنمية تتساءل ما الذي يدعوها الى التخلي عن فوائد استثمار مواردها الحراجية . وهل المفترض فيها أن تساعد ماديا البلدان المتقدمة النمو لقاء سابق أخطائها ؟ ورأى أن نجاح إدارة الأحراج المدارية وحفظ التنوع البيولوجي لصالح الجميع يقتضي تشارك الشمال والجنوب في المسؤولية والتعاون . وينبغي أن توضع هذه الاعتبارات في الذهن خلال الدورة الرابعة للجنة التحضيرية .

٦٥ - وقال إن إندونيسيا تضع أهمية كبيرة لانتهاء أعمال اللجنة التحضيرية بنجاح من أجل تأمين الخروج بحصيلة متوازنة من مؤتمر البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ . وسيشارك بلده في هذه المفاوضات بعقل مفتوح وبمرونة ، ولكن بدون إهمال اهتماماته ومصالحه الحيوية . ولا يمكن عزل مشاكل البيئة عن الإطار العام للتنمية ، وإنما يجب اعتبارها جزءا لا يتجزأ منها . لذلك فمن واجب المجتمع الدولي أن يتصدى جديا لاحتياجات تنمية البلدان النامية . ويسعد إندونيسيا في هذا الصدد البيان الالماني - الإندونيسي المشترك للتعاون على حماية البيئة (A/46/308) الذي اتفق فيه البلدان على تعزيز التعاون نحو التنمية القابلة للإدامة .

٦٦ - وختم حديثه قائلا إن عملية التفاوض في مؤتمر البيئة والتنمية ينبغي أن لا تصبح مصدرا جديدا للمجابهة بين الشمال والجنوب ، وإنما محفلا تضع فيه كافة البلدان برنامجا يحل بالإنصاف مسألتي البيئة والتنمية . ومن المهم التأكد من أن إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ يقومان على مبادئ قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ والقرارات الاخرى ذات الصلة . كذلك يجب على المؤتمر أن يعبر عن حصيلة اجتماعات البلدان النامية مثل إعلان بيجينغ الوزاري للبيئة والتنمية . وعلى جميع الدول أن

(السيد سوترسنا ، إندونيسيا)

تضع أهمية كبيرة للدورة الرابعة للجنة التحضيرية . وختاما أبدى ترحيب وفده بمبادرات بعض الوفود لعقد اجتماعات غير رسمية لتبادل الآراء لبعض القضايا ، تسهيلا للمفاوضات أثناء الدورة .

٦٧ - السيد انداري (غواتيمالا) : تحدث بالنيابة عن بنما وغواتيمالا والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس فقال إن حضور بلدان أمريكا الوسطى دورات اللجنة التحضيرية كان محدودا ليس بسبب نقص الاهتمام وإنما لقيود الميزانية التي فرضتها حالتها الاقتصادية . ومع ذلك تقلقها قلة النتائج التي تحققت . ورأت أن البيئة أساسية في أهميتها لبقاء الارض ، وأن زيادة المشيئة السياسية من جانب جميع الدول الاعضاء أساسية لتحقيق الاهداف الموضوعة .

٦٨ - ومضى قائلا إنه حيث أن ٨٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في البلدان النامية من الاساسي وضع استراتيجيات مناسبة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في ظروف من المساواة والامن والرخاء والاستقلال . ومن غير المقبول أن يفرض مؤتمر البيئة والتنمية إجراءات إلزامية تنفرد بطلبها البلدان الصناعية التي حققت الى حد ما تنميتها على حساب تدهور البيئة العالمية . كما أن من غير المقبول أن تنفرد البلدان النامية بواجب احترام الالتزامات التي يضعها المؤتمر ، بينما تمتنع البلدان المتقدمة النمو عن تأييد عملية التنمية الشاملة .

٦٩ - وأشار إلى أن بلدان أمريكا اللاتينية تدرك الحاجة إلى حفظ البيئة وأنها تملك المشيئة السياسية لفعل ذلك ، وقد ظهر ذلك فعلا خلال مؤتمرات القمة التي عقدتها ، عندما تعهد رؤساء هذه البلدان بحماية البيئة . وأقام كل بلد في الإقليم الفرعي لجنة وطنية تتعاون وثيقا مع لجنة أمريكا الوسطى للبيئة . ورأى أن الاستراتيجية الوطنية ودون الإقليمية والخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى تتيحان حماية للبيئة وتحسينا للتدابير . وشاركت بلدان أمريكا الوسطى في اجتماع المكسيك الذي اعتمد اعلان تلاتيلولكو الذي يضم استراتيجية للبيئة والتنمية خاصة بأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . وقد بدأت هذه البلدان برامج للوفاء بما عليها من دين للطبيعة ، ولا بد من تقييم مزاياها وقصورها لتحديد مدى ملاءمتها . وهناك برنامج اسمه "طريق المايا" وضع بالتعاون مع اليونسكو لحماية البيئة والنهوض بالسياحة الواعية بيئيا . وكل هذه البرامج تحتاج موارد كافية لإنعاش التقدم في هذا المجال الحيوي .

(السيد انداري ، غواتيمالا)

٧٠ - ورأى أن أمريكا الوسطى جزء من المناطق المدارية في العالم ، وأن غاباتها الغنية جدا بالتنوع البيولوجي تساعد على ضمان البقاء في الارض . ومع ذلك لم يلاحظ أحد هذه الخدمة عندما حان وقت سداد الدين الخارجي . وليس هناك اقرار بما تدين به البلدان المتقدمة النمو لجميع البلدان الاقل نموا بسبب ما ولّدته مناطق احراجها من الاوكسجين اللازم للبقاء البشري ، وهذه خدمة ينبغي التعويض عليها بأسلوب من العدل والمساواة .

٧١ - ومضى قائلا إن الحماية الكافية للبيئة تقتضي تعاونا وتضامنا دوليين ، وأن غواتيمالا تؤيد موقف رئيس مجموعة الـ ٧٧ . ولا يمكن التسامح في عيش ٢٠ في المائة من سكان العالم في رفاهية بينما يسد باقي العالم رمقه بشق الأنفس . ومن ناحية أخرى ينبغي عدم محاولة استبدال ثقافات السكان الاصليين ، وإنما تمكينهم من التعليم لرفع وعيهم بالحاجة إلى حماية البيئة ، وتمكينهم من مستوى عيش كريم . ورأى أن تشجيع تعليم النساء والاطفال أساسي ، وأن من الواجب أيضا تمكين المرأة من اتخاذ القرارات في مجتمعاتها لانها تتحمل مسؤولية كبرى عن مستوى معيشة الاسرة . وتساءل كيف يمكن اقناع سكان الريف بالكف عن قطع الأشجار أو تطهير الحقول منها بدون تأمين دخل مناسب يساعدهم على البقاء ويرفع مستوى معيشتهم .

٧٢ - ورأى أن جدول أعمال القرن ٢١ حاسم الاهمية لأن استراتيجية القرن القادم ينبغي أن تكون واسعة وتضع للتنمية مبادئ توجيهية وآليات وأساليب وأولويات ، وتحديد جهات المسؤولية ومنها المسؤولية المالية ، والحاجة إلى نقل تكنولوجيا سليمة بيئيا . بيد أن ما يقلق غواتيمالا هو أن تكون هذه التكنولوجيا قاصرة أو محدودة أو في غير المتناول بسبب تكاليفها .

٧٣ - أما عن تنمية الموارد البشرية فقال إن تحسين القدرة الوطنية على حماية البيئة ونظم البيئة يستوجب تعليم وتدريب السكان الاصليين على استخدام مواردهم الطبيعية بشكل رشيد ومسؤول . وما زال من الواجب تحديد ما يسمى بتقاسم المسؤولية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عن حماية البيئة . ومسؤولية البلدان النامية هي تفادي تكرار أخطاء البلدان الصناعية التي تدين بثروتها كثيرا إلى استغلال البيئة دون تمييز . أما مسؤولية البلدان المتقدمة النمو فهي فتح أسواقها بحرية ، والقضاء على الاجراءات الحمائية ، ودفع أسعار عادلة لمنتجات البلدان النامية . فهي لا تطلب صدقة بل ما هو حق لها عن جدارة .

(السيد انداري ، غواتيمالا)

٧٤ - كما ينبغي التأكيد على أهمية تشجيع وإنعاش التعاون بين البلدان النامية لايجاد حلول ذاتية منها لمشاكلها . ويجب أن تتحمل هذه البلدان المسؤولية التاريخية عن مستقبلها وأن تستثمر مواردها بطرق رشيدة ومنتجة تفيد شعوبها .

٧٥ - وأنهى كلمته بقوله إن استقلال أمريكا الوسطى سياسيا تأثر في السنوات الاخيرة بالحروب الاهلية التي زادت من عمق فقرها . وكانت التضحيات جسيمة بسبب برامج التكيف الهيكلي ، فقد انخفضت ميزانيات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والصحة البيئية . ويهدد أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي حاليا تفشي الكوليرا من جديد ، كما تجتاح العالم بأسره سلسلة من الاوبئة . وقد انخفضت المؤشرات الاقتصادية إلى معدلاتها قبل عشرين عاما . ولا بد من مواجهة تحدي التنمية المتكاملة ، وحماية التراث الطبيعي وصونه دون تضحية بالانسان .

٧٦ - السيد فونزاليس (شيلي) : قال إن بعض القضايا المطروحة في الدورة الحالية تثير في العادة مجابهة . بيد أن مشاكل البيئة استثناء لأنها تبين أكثر من أي مجال آخر تكافل العالم المعاصر والحاجة إلى جهود مشتركة لايجاد حلول كافية . ذلك أن تلوث الهواء والماء ، وتغير المناخ ، واختلاف نظم البيئة ، واستنزاف الموارد الطبيعية خطر عالمي يبرز المصالح المشتركة للمجتمع الدولي .

٧٧ - ومضى قائلا إنه لا سبيل إلى انكار أن العالم يشهد تدهورا في البيئة ، وأن المستقبل كئيب ما لم تتخذ اجراءات سريعة وفعّالة . وتزايد الاهتمام بهذه القضية بادرة ايجابية ومشجعة . بيد أن حالة البلدان النامية لها خصائص مميزة .

٧٨ - وأبدى ترحيب وتأييد شيلي لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ورأى أن نجاح المؤتمر يقتضي من المجتمع الدولي الاتفاق على قضايا كثيرة . وهناك قضية خاصة الاهمية هي مسألة التمويل الاضافي التي تعتبر لازمة لتنفيذ قرارات المؤتمر . كما ينبغي زيادة دعم قضية أبعاد التنمية . فما زال عمل اللجنة التحضيرية في هاتين القضيتين ناقصا كثيرا ، ويأمل وفده أن تتخذ اللجنة التحضيرية معايير واضحة في دورتها المقبلة .

٧٩ - ومضى قائلا إن شيلي شاركت بنشاط في عملية التحضير للمؤتمر ، فهي كثيرة الاهمية في نظرها . وينبغي أن تؤذن هذه العملية بظهور النظام الدولي الجديد الذي ينبغي وضعه لمنفعة الجميع . ورأى أن البيئة مجال من الاهتمام المشترك يمكن أن يبين

(السيد غونزاليس ، شيلي)

إمكانية تحسين رفاهية كافة البشر بفضل تصورات جديدة وتجديد الارادة السياسية . لذلك على المؤتمر أن يتخذ اجراءات تتكافؤ فيها التنمية مع صون البيئة ، لأن التنمية وسلامة البيئة أساسيتان لبقاء الكوكب .

٨٠ - ورأى أن تدهور البيئة ينبغي ألا يمنع البلدان النامية من استغلال مواردها الطبيعية والابقاء على صناعاتها . وقد أيقظ سوء نقل التكنولوجيات ونهب الموارد البحرية والبرية وعيا بالبيئة قد يديم وضع التخلف الحالي . ورأى أن استغلال موارد البلدان النامية لم تكن له فائدة مباشرة لشعوبها . لذلك لا عدل في فرض قيود تعسفية على البلدان النامية . فعلى القادرين أن يضعوا تكنولوجيات مناسبة لصون البيئة وتشجيع نقل هذه التكنولوجيات على أساس من التعاون الدولي .

٨١ - ومن الأساسي الاتفاق على سياسات متكاملة للسلع الأساسية ، خصوصا زيادات رفع الأسعار . فقد أدى ازدياد سوء معدلات التبادل التجاري إلى استغلال هذه الموارد بلا تمييز من أجل الابقاء على القوة الشرائية بزيادة الانتاج . وفي حين أن مشاكل البيئة تهم كافة البلدان ، من الضروري تحديد الاجراءات التي يمكن أن يتخذها كل بلد حسب مستوى تصنيعه . كما ينبغي زيادة الجهود لحل معظم المشاكل الملحة .

٨٢ - وختم كلمته قائلا إنه بالرغم من أن مفهوم التنمية القابلة للإدامة جديد نسبيا فإن أهميته تزداد كل يوم . ومن الضروري الاستمرار في تهذيب هذا المفهوم واعتماد اتفاقات تسهل تنفيذه . وينبغي موازنة اتفاقات البيئة بالتزامات من المجتمع الدولي لدعم التنمية الشاملة . وكل هذه الانشطة تحتاج موارد كبيرة ، وتثني شيلي على جهود الأمين العام وما تحقق من تقدم في هذا المضمار . وبفضل روح الانسجام التي اتسم بها المناخ السياسي الدولي الجديد ، يمكن ابرام اتفاقات تتيح للبلدان بلوغ مستويات أعلى من التنمية دون زيادة الاضرار بنظم البيئة .

٨٣ - السيد كاميليري (مالطة) : قال إن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بلغت آخر وأهم مرحلة لها . ورأى أن يحدد المجتمع الدولي مجموعة من المبادئ وبرنامج عمل طويل الأجل يساعد على وقف تدهور البيئة وارتداده ، وفي نفس الوقت يساعد على تنمية البلدان النامية .

٨٤ - وأشار إلى أن رئيس مجموعة الـ ٧٧ قد أشار قبل ذلك إلى المبادئ الأساسية التي ينبغي أن توجه البلدان النامية في المفاوضات المفضية إلى مؤتمر عام ١٩٩٢ . وهو

(السيد كاميليري ، مالطة)

يعتبر توقيع اتفاقية إطارية لتغير المناخ من النتائج الرئيسية للمؤتمر . وكان وفده قد وجه نظر الجمعية العامة قبل ثلاث سنوات إلى هذه القضية . وبعد عامين من ذلك وافقت الجمعية العامة على ضرورة إعداد اتفاقية إطارية ، وصكوك قانونية لازمة للتصدي لخطر تغير المناخ على رخاء العالم وتنميته . وأظهر الامين العام في تقريره عن عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية (A/46/602) الاحتياجات الخاصة الواجب تلبيتها لإكمال هذه العملية الهامة في حينها . وتأمل مالطة أن تتخذ الجمعية العامة في القرار الذي سوف تعتمده في هذه القضية الخطوات اللازمة التي تكفل نيل لجنة التفاوض الحكومية الدولية الموارد التي تطلبها للانتهاء من عملها .

٨٥ - ورأى أن تغير المناخ لا يحترم الحدود الجغرافية أو الوطنية . وتخشى الدول الجزرية الصغيرة بالذات من الخطر الذي يتهدد وجودها من جراء تغير المناخ وأثره في المحيطات ، بما في ذلك احتمال ارتفاع منسوب البحر في العقود القليلة المقبلة . لذلك فهي تضع أهمية خاصة لتضمين الاتفاقية أحكاما مناسبة عن دور المحيطات في تغير المناخ ، وخصوصا ضرورة حماية المحيطات من أن تصبح قنوات للمجاري ، والحاجة إلى إدارة مناسبة للموارد البحرية .

٨٦ - وأشار إلى انعقاد الاجتماع الدولي للخبراء العلميين والتقنيين المعنيين بتغير المناخ والمحيطات في مالطة في تموز/يوليه ١٩٩١ . وقد نظر الاجتماع في تدابير ينبغي أن تتخذها الدول لتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ ، وأوصى بأن تطالب الاتفاقية الاطارية الخاصة بتغير المناخ الدول بأن تتعاون على تنشيط الدراسات وتشجيع تبادل المعلومات بشأن دور المحيطات في تغير المناخ . وأثيرت مسألة دور البحوث العلمية في وضع اسقاطات دقيقة خلال معظم المناقشات المتعلقة بتغير المناخ وبحماية البيئة ككل . وأبدى تأييد وفده للنهج القائم على مبدأ الاتقاء . ومع أن الاسقاطات ليست دقيقة تماما فإنها تؤذن باتجاهات مزعجة . وترى مالطة أن التكنولوجيا اللازمة لوقف الآثار السلبية الواضحة المعالم موجودة أصلا .

٨٧ - كما أن التكنولوجيا تثير مسألة أهم من ذلك هي المسؤولية . ذلك أن مبدأ المساواة في المسؤولية مع اختلافها جلي للعيان ، شأنه شأن حق جميع الشعوب في التنمية . وكثيرا ما كانت التنمية في الماضي فاجعة التكاليف للبيئة . وساعد ذلك على أوجه تقدم تكنولوجية يمكن أن ينفع البلدان التي بدأت لتوها عملية التنمية ، ويمكن أن يساعدها على تفادي اغلاط الماضي . ورأى أن المسؤولية مزدوجة على البلدان التي بلغت مستوى رفيعا من التنمية : فعليها أن تزود البلدان الاخرى بالتكنولوجيا

(السيد كاميليري ، مالطة)

التي لديها ، وأن تكيّف أنماط استهلاكها وانتاجها حسب الحقائق والتكنولوجيات الحالية .

٨٨ - وأشار إلى أن عدة متكلمين قد أجادوا في وصف البدائل التي يطرحها التنافس الافقي بين المجتمعات على البشرية ، وهي بدائل تفضل الاشباع المشروع للحاجات الاساسية على أنماط التبديد الاستهلاكي . على أنه يوجد بالاضافة إلى الاستهلاك الافقي بين المجتمعات تنافس عمودي بين الأجيال ؛ وهذه الحالة تصور المفارقة الصارخة بين الأرض التي مازالت غنية للجيل الحالي وبين الصحراء التي قد يرثها الجيل المقبل . وإزاء هذا الاحتمال ، اقترحت مالطة أن يشمل ميثاق الأرض نصا يبين أن كل جيل مسؤول عن ضمان وجود شخص رسمي محدد للتصرف باعتباره "قيّما" في جميع المنابر الوطنية أو الدولية التي تتخذ قرارا يؤثر في صالح الأجيال المقبلة . وقد حدا ذلك أيضا بوزير خارجية مالطة إلى أن يقترح في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة أن يتصرف مجلس الوصاية - بالاضافة إلى مهمته وفقا لميثاق الامم المتحدة - بوصفه وديعا لتراث البشرية المشترك ، بما في ذلك البيئة ، وحماية المناطق الخارجة عن الحدود ، والموارد البحرية ، وقاع البحار ، وحقوق الأجيال المقبلة .

٨٩ - السيد مامفومبي (غابون) : تحدث بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية فطلب تمديد مهلة تقديم مشاريع البند ١٢ من جدول الاعمال . وذكر أن ثلاثة مشاريع قرارات ستقدم في هذا البند ، وهي تتناول حلقة الوصل الدائمة بين أوروبا وافريقيا عبر مضيق جبل طارق ، وعقد التنمية الصناعي الثاني لافريقيا (١٩٩١-٢٠٠٠) ، والعقد الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا وذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تناول هذه البنود بالترتيب في قراراته ٧٤/١٩٩١ و ٨١/١٩٩١ و ٨٣/١٩٩١ .

٩٠ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠